



جانب من الجلسة



الغائب مترأساً جلسة مجلس الأمة أمس

مجلس الأمة واصل نظر الخطاب الأميري.. ورفض طلب النيابة العامة رفع الحصانة عن النائب محمد هايف

مطالبات نيابية بتطوير التعليم والارتقاء بمخرجاته

■ الغانم: الجلسة المقبلة في 30 يناير لتزامن مراسم الأعياد الوطنية مع يوم 29 الجاري

عن هيئة القوى العاملة إن كل القرارات الصادرة من هيئة القوى العاملة ذات صفة قانونية. ورفض مجلس الأمة في جلسة أمس طلب النيابة العامة رفع الحصانة عن النائب محمد هايف في قضية جنح «مباحث إلكترونية» بعدم موافقة 25 عضواً وموافقة 16 عضواً من إجمالي الحضور البالغ عددهم 41 عضواً. ورفض الغانم الجلسة على أن تعقد الجلسة المقبلة يوم الأربعاء الموافق 30 يناير الجاري. وفيما يلي تفاصيل الجلسة: افتتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أمس الجلسة التكميلية بعد رفعها نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب. يواصل المجلس مناقشة الرد على الخطاب الأميري، كما يناقش تقرير اللجنة الإسكانية البرلمانية بشأن إسهام نشاط القطاع الخاص في تعمير أراضي الفضاء الملوكية للدولة. استهل المجلس أعمال جلسته ببند الأسئلة.

- العديد من أصحاب الطلبات أتيحت لهم مدينتي المطلاع وجنوب صباح الأحمد ولم يتقدموا
- مريم العقيل: كل القرارات التي صدرت من هيئة القوى العاملة هي ذات صفة قانونية
- الدلال: الحكومة غير قادرة نهائياً على تنفيذ خطة التنمية الشاملة في البلاد ورؤية 2035



الوزير نايف الحجرف خلال مداخلة

- نايف الحجرف: الحكومة ومجلس الأمة حريصان على الحفاظ على المال العام
- بوشهري: الحكومة تسعى جاهدة لحل القضية الإسكانية وتوفير الرعاية السكنية للمواطنين
- أولوية التخصيص بمدينة جنوب صباح الأحمد وصلت لمقدمي الطلبات في عام 2018

كتب أحمد الرشيد
رفع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة إلى 30 يناير الجاري، مبيناً أن وزير الخارجية أبلغ المجلس إن مراسم رفع العلم وذكرى تولى سمو الأمير مقاليد الحكم ستكون يوم 29 الجاري لذلك ستكون الجلسة المقبلة في 30 يناير، وذلك بعد أن كان المجلس قرر أمس الأول تأجيل جلستي 22 و23 الجاري إلى 29 و30 منه. وكان المجلس قد واصل في جلسته التكميلية أمس الرد على الخطاب الأميري، كما ناقش ردود عدد من الوزراء على الأسئلة البرلمانية. ودعا نواب خلال مناقشة الخطاب الأميري إلى تعاون السلطتين لتحقيق نهضة تنموية شاملة واستمرار الجهود لتحقيق الرغبة الأميرية السامية في تحويل الكويت إلى مركز مالي عالمي. وأكد النواب أن الدبلوماسية البرلمانية لمجلس الأمة نجحت في ترجمة السياسة الخارجية الحكيمة لسمو أمير البلاد. وطلبوا الحكومة بالتعاون مع مجلس الأمة لإتجاز التشريعات المطلوبة للتنمية وتفعيل القوانين التي أقرها المجلس. وأكدوا ضرورة تطوير التعليم والارتقاء بمخرجاته وتحقيق الاستقرار الوظيفي وتوفير فرص عمل للشباب، معتبرين أنها واجبات أساسية على الحكومة. وروا أن هناك جهات حكومية لا تلتزم بسياسة الإحلال، وعدم جدية من الحكومة في محاربة

محمد الدلال إن الحكومة ووزير التربية تحديدًا غير قادرة على تنفيذ خطة التنمية ورؤية 2035 لدرجة أن جامعة الكويت جاءت في آخر الجامعات العالمية وفق المؤشرات العالمية. خليل الصالح إن تذرع الوزراء بعدم دستورية استئنا يتطلب إعادة تقييم جميع البرود الوزارية لأن هناك جهات تهرب من الرد... والوحد عدم تلاوة اسمي النائبين الدكتور وليد

عبدالله المبارك وغرب عبدالله المبارك. وأشارت إلى أن مشروع محطة أم الهيمان وقع في عهد وزير الأشغال العامة السابق حسام الرومي. وأكدت بوشهري الانتهاء من الأوراق الخاصة بطرح مناقصة تنفيذ البنية التحتية لأكثر من 1400 قسيمة في منطقة خيطان. من جهة أخرى قالت وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل بخصوص سؤال

حكومي، مؤكدة أن هذا النهج أثبتت صلاحيته. وأكدت وجود تشسيق بين الجهات الحكومية في مدينة المطلاع، وأن الوزارة تعمل جاهدة على الانتهاء من المناقصات الخاصة بالمدينة وفقاً للقانون. وذكرت أن من ضمن أولويات وزارة الأشغال وضع جداول زمنية للانتهاء من تخطيط وتنفيذ مشاريع الأمطار السكينة الجنوبية وجنوب

إلى أن العديد من أصحاب الطلبات الإسكانية اتاحت لهم فرصة التخصيص في مدينتي المطلاع وجنوب صباح الأحمد ولم يتقدموا للتخصيص فيها. وفيما يتعلق بتخطيط وتصميم المدينة أوضحت الوزارة أنه تم الانتهاء من المرحلة الأولى منها إذ تم تصميم المدينة على مرحلتين. وأوضحت الوزيرة أن التوسع على الورق والمخطط اتى بناء على اتفاق نيابي

للحكومة. وثقت بوشهري عزوف إدارة الملف الإسكاني وغياب التنسيق الحكومي أكدت وزيرة الدولة لشؤون الإسكان جنان بوشهري أن الحكومة تسعى جاهدة لحل القضية الإسكانية وتوفير الرعاية السكنية للمواطنين. ولفتت إلى وصول أولوية التخصيص بمدينة جنوب صباح الأحمد السكنية للمدني الطلبات إلى عام 2018. وأكدت أن التخصيص هو خيار شخصي للمواطن، لافتة

للاستثمار. وفي ردها على سؤال عن إدارة الملف الإسكاني وغياب التنسيق الحكومي أكدت وزيرة الدولة لشؤون الإسكان جنان بوشهري أن الحكومة تسعى جاهدة لحل القضية الإسكانية وتوفير الرعاية السكنية للمواطنين. ولفتت إلى وصول أولوية التخصيص بمدينة جنوب صباح الأحمد السكنية للمدني الطلبات إلى عام 2018. وأكدت أن التخصيص هو خيار شخصي للمواطن، لافتة

الغلاء وضبط الأسعار ووضع حد للتضخم الذي انعكس على كل طبقات المجتمع. وفي رد الوزراء خلال مناقشة بند الأسئلة أكد وزير المالية د. نايف الحجرف في رده على سؤال عن قيام شركة (كاسكو) بشراء عقارات وتأجيرها أن «الحكومة ومجلس الأمة حريصان على الحفاظ على المال العام». وأضاف أن الشركة اشترتها الخطوط الجوية الكويتية الملوكية بالكامل للهيئة العامة



حمدان العازمي يبدلي بدلوه



وزيرة الاسكان لتتابع



مشاروات